المحاضرة الثالثة: فروع علم الاجتماع.

تمهيد:

تعددت فروع علم الاجتماع باختلاف المواضيع التي يدرسها كل فرع من فروعه، ونتطرق فيما يلي إلى أهم هذه الفروع، موضحين حدود الدراسة فيها، وأهم المواضيع التي تدخل في حيز اهتمامها، وكيف تساهم هذه الفروع من علم الاجتماع في تحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية التي تدخل في مجال بحثها.

_ علم الاجتماع السياسي:

اذا كان علم السياسة يبدأ موضوعه بدراسة الدولة، وكيف تمارس تأثيرها في المجتمع، فإن علم الاجتماع السياسي يبدأ بدراسة المجتمع، وكيف يؤثر ذلك في الدولة، أو يدرس العلاقة الموجودة بين المواطنين والدولة مؤسساتها، أو يدرس العلاقة التي تجمع الرعية بالراعي، أو يدرس أشكال الهيمنة التي يمارسها الأفراد ضد الجماعات الانسانية، ويعني هذا أن علم الاجتماعي السياسي يدرس الظاهرة السياسية في حضن المجتمع، وبين مختلف التأثيرات التي يمارسها المجتمع في الفعل السياسي، ثم تفسير الظواهر السياسية في ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والحضارية، فإذا كان علم السياسة يدرس الدولة أو السلطة السياسية، فإن علم الاجتماع السياسي يبرز السياق الاجتماعي للظواهر السياسية، وبتعبير آخر يدرس القضايا والمشاكل والمواضيع والعلاقات الاجتماعية المؤثرة ذات الطبيعة السياسية، وخاصة ما يتعلق بالإيديولوجيات، وقوى الضغط، والأحزاب السياسية، والنقابات والنخب والانتخابات، وهنا يمكن الحديث أيضا عن سوسيولوجيا التصويت أو الانتخاب أو الاقتراع[1].

بالرغم من أن علم الاجتماع السياسي كفرع من علم الاجتماع علم حديث إلا أن الفكر المتصل بطبيعة النظام السياسي، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وأشكال السلطة قديم قدم التفكير الانساني، فما ينطبق على علم الاجتماع العام في هذا الصدد ينطبق أيضا على علم الاجتماع السياسي كفرع منه، الذي ظهر كفرع متخصص فيه كمحاولة لتنظيم الفكر السياسي الذي ظهر عبر التاريخ، وتجاوز هذا الفكر الذي اصطبغ بالصبغة الفلسفية والدينية والشخصية إلى محاولة تأسيس دراسة علمية منظمة للنظم السياسية، فعلم الاجتماع السياسي هو العلم الذي يقع بين حدود علم الاجتماع وحدود علم السياسة، فإذا كان علم الاجتماع يهتم بتحليل سلوك الأفراد في

---

1 جميل حمداوي، **ميادين علم الاجتماع**، دنا، دب، 2015، ص17.

علاقتهم بالمجتمع، أي أنه يهتم بتحليل العلاقات الاجتماعية والجماعات والنظم الاجتماعية، وإذا كان علم السياسة يهتم بتحليل النظم السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والتنظيمات الحزبية وجماعات المصلحة، فإن علم الاجتماع السياسي هو العلم الذي يحاول الربط بين الأبنية السياسية والأبنية الاجتماعية، وبين السلوك السياسي والسلوك الاجتماعي، فإنه يفترض أن النظم السياسية والسلوك السياسي لا يتحقق لهما فهم ملائم في ضوء تحليل أبنيتها الداخلية فقط وإنما لا بد أن يتم ربطها بالنظم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والثقافية، فإذا ما حاولنا الاجابة على السؤال: لماذا يختار الفرد الانضمام إلى حزب سياسي دون الأخر؟ فإننا لا نستطيع الإجابة عليه إلا بتحليل الثقافة السياسية في المجتمع، واختلاف هذه الثقافة باختلاف الطبقات الاجتماعية، ويظهر هنا مفهوم التنشئة السياسية الذي يعتبر أحد المفهومات الأساسية في علم الاجتماع السياسي، وهو يشير إلى العملية التي بمقتضاها يتحدد إدراك الفرد وردود أفعاله واتجاهاته نحو الظواهر السياسية، وجميعها تختلف من مجتمع لأخر طبقا لاختلاف الثقافة، كما تختلف داخل المجتمع الواحد باختلاف الانتماء الاجتماعي والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد، وما هذا إلا مثال يوضح كيف يرتبط السلوك السياسي والنظم السياسية بالإطار الاجتماعي، وهو الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع السياسي[2].

_ علم الاجتماع الاداري:

يعد علم الاجتماع الاداري فرع من فروع علم الاجتماع العام، ويدرس الأنظمة الإدارية التي ترتكز عليها الدولة أو الحكومة أو السلطة التنفيذية أو الوظيفة العمومية في أداء خدماتها ومشاريعها وانجازاتها، وممارسة سلطتها المرفقية، وإصدار القرارات الخاصة بكل واقعة إدارية على حدا، ومن هنا يهتم علم الاجتماع الإداري بدراسة الإدارة باعتبارها فضاء مختبريا، يشتمل على مجموعة من الموظفين والمديرين ورؤساء الادارة، تجمعهم علاقات وظيفية مختلفة، ويعني هذا أن علم الاجتماع الإداري يدرس البيروقراطية، والنخب الادارية، والنظم الادارية، والحياة الداخلية للوظيفة العمومية، والتركيز على السلطة السياسية والقرارات الإدارية، وعليه فعلم الاجتماع الإداري يعنى بدراسة الإدارة العمومية في ضوء رؤية سوسيولوجية، بالتركيز على بنية الإدارة واختصاصاتها ووظائفها ودورها في المجتمع من جهة أولى، ودراسة الموظفين في علاقتها بالإدارة والمجتمع من جهة ثانية، ودراسة السلطة والقوة الإدارية من جهة ثالثة[3].

---

2 محمد الجوهري، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص238.

3 جميل حمداوي، **ميادين علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص32.

_ علم الاجتماع الاقتصادي:

يعد علم الاجتماع الاقتصادي فرعا من فروع علم الاجتماع العام، ويعني هذا التخصص دراسة الظواهر الاقتصادية في ضوء المقترب السوسيولوجي، بفهم أشكال الاقتصاد وتفسيرها، وربط الصلة بين المنافع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية، علاوة على ذلك فعلم الاجتماع الاقتصادي هو ذلك العلم الذي يعنى بدراسة النشطة الاقتصادية، من إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك، ومن ثم فالسوسيولوجيا الاقتصادية هي دراسة للنظام الاقتصادي في مختلف بنياته واشكاله وأنساقه ودوراته ووظائفه وعلاقاته، مع التركيز على الأفعال الاقتصادية العقلانية والهدفة في سياقاتها المجتمعية.[4]

فالجانب الاقتصادي للحياة الاجتماعية أحد الفروع الأساسية التي يعنى بدراستها علم الاجتماع، فالباحث في علم الاجتماع الاقتصادي يهدف إلى تقديم صورة واضحة للعلاقة المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية الخالة والجوانب غير الاقتصادية التي تؤثر فيها وترتبط معها في سياق الحياة الاجتماعية، وهذا هو موضوع علم الاجتماع الاقتصادي، ويمكننا أن نعرف هذا الميدان من ميادين الدراسة في علم الاجتماع بأنه محاولة منظمة لتطبيق نماذج التفسير الاجتماعية والمتغيرات الاجتماعية، وكذلك الإطار المرجعي لعلم الاجتماع في دراسة مجموعة من الأنشطة المعقدة المتصلة بالإنتاج والتوزيع والتبادل واستهلاك السلع والخدمات، ويكشف هذا التعريف عن محورين أساسيين يدور حولهما علم الاجتماع الاقتصادي، الأول أنه يمثل دراسة متخصصة للأنشطة الاقتصادية بالذات، ومعنى ذلك أن علم الاجتماع الاقتصادي يبحث في كيفية صياغة هذه الأنشطة في وحدات اجتماعية أو تنظيمات أو بناءات للأدوار، كما يهتم أيضا بالقيم التي تضفي عليها الشرعية والمعايير والجزاءات التي تنظمها، والتفاعل القائم بين كل هذه المتغيرات الاجتماعية، والمحور الذي يدور حوله علم الاجتماع الاقتصادي هو التساند المتبادل بين المتغيرات الاجتماعية حين تتجسد في السياق الاقتصادي والمتغيرات الاجتماعية التي يمكن أن نعتبرها بعيدة إلى حد ما عن المجال الاقتصادي، مثال ذلك أن الباحث في علم الاجتماع الاقتصادي يعنى بدراسة التداخل بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية في المجتمع المحلي وعلاقتها بالبناء السياسي لهذا المجتمع، أي أنه يهتم بالتساند والتكامل بين الأبنية الاقتصادية وغير الاقتصادية، والمواقف العديدة التي يتجه فيها نحو تحقيق أغراض مشتركة[5].

---

4 نفس المرجع، ص54.

5 محمد الجوهري، مرجع سابق، ص252.

_ علم الاجتماع الديني:

يقوم علم الاجتماع الديني على دراسة الظواهر الاجتماعية في ميدان الدين، والعلاقات الاجتماعية للدين في الداخل والخارج، وينطوي هذا التعريف العام الموجز على بعض العناصر الأساسية، وهي أن علم الاجتماع الديني فرع من فروع علم الاجتماع، باعتباره الدراسة الاجتماعية المتخصصة للنظام الديني كما ينتمي علم الاجتماع الديني من ناحية أخرى إلى علم الأديان المقارن الذي يتناول تاريخ الأديان بالمقارنة والتحليل، أي دراسة الظواهر الدينية (فينومينولوجيا الدين، والانتظاميات والأبنية، والنظائر الطرازية العامة)، وهكذا يتناول علم الاجتماع الديني الكنايات والعمليات الاجتماعية التي تنتمي إلى الظواهر الدينية بهدف تحليل أبنيتها والقوانين التي تخضع لها، ويمكن أن نلخص فيما يلي أهم القضايا التي يتناولها علم الاجتماع الديني:

_ يتخذ الدين بالضرورة موقفا من الأشكال الاجتماعية العلمانية الطبيعية القائمة (كالأسرة، والقبيلة، والشعب، والدولة) وتمثل دراسة العلاقات المتبادلة بين الدين وهذه الأشكال الاجتماعية أول أهداف علم الاجتماع الديني.

_ يكون الدين نفسه أشكالا اجتماعية خاصة، ولا نجد مثل هذه الجماعات الدينية المتميزة إلا في نطاق الأديان العالمية (كالإسلام والمسيحية) والجماعات التي تدرس هنا هي: جماعة المعلم والتلاميذ، والطائفة الدينية، والطريقة، ويتميز موضوع التنظيم الديني بأهمية خاصة، وهو التنظيم الذي يتخذ صورته المتميزة في تكوين الكنيسة (المسيحية)، والملاحظ أن معظم دراسات علماء الاجتماع الديني الغربيين في هذه النقطة قد انصبت على الكنيسة المسيحية باعتبارها أبرز صور التنظيم داخل الدين.

_ هناك علاقة من نوع خاص بين الجماعة العلمانية والجماعة الدينية من ناحية، والدين في المجتمع من ناحية أخرى.

_ كما يهتم علم الاجتماع الديني بدراسة العلاقة بين الجماعات الدينية ببعضها البعض، بما في ذلك العلاقات المتبادلة مع الجماعات الدينية الغربية كلية، وكذلك العلاقات المتبادلة بين جماعات الطوائف مع بعضها البعض من ناحية، ومع المجتمع الديني الكبير من ناحية أخرى.

_ كذلك يهتم علم الاجتماع الديني اهتماما كبيرا بدراسة العلاقة بين الدين وبعض مجالات الحياة الاجتماعية، كالعلاقة بين الدين والنظام الاقتصادي، والكنيسة والدولة، والدين والسياسة، والدين والأسرة... والنقطة الأساسية

في جميع هذه الموضوعات هي محاولة فهم التفاعل بين الأفكار الدينية كما تنقلها المؤسسات غير الدينية والمتخصصة على حد سواء وبين القيم السائدة للنظم العلمانية في المجتمع[6].

_ علم الاجتماع التربوي:

يدرس علم الاجتماع التربية على أساس ان المدرسة ظاهرة اجتماعية او مؤسسة اجتماعية لها ثوابتها ومتغيراتها أي تدرس سوسيولوجيا التربية او المدرسة كل الظواهر المتعلقة بمجال التربية والتعليم والمؤسسة الدراسية في علاقة تامة بالمجتمع، ويعني هذا ان المدرسة تعكس محيطها الاجتماعي بشكل مباشر او غير مباشر، ومن ثم تركز هذه السوسيولوجيا على دراسة المؤسسة التربوية من الداخل والخارج، بدراسة مكوناتها وعناصرها ونسقها الوظيفي الكلي، برصد مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة التعليمية، سواء كانت انشطة مادية او معنوية، ثم رصد مختلف العلاقات التفاعلية التي تجريها المؤسسة مع المجتمع الخارجي، بالتوقف عند ثوابتها ومتغيراتها، واستجلاء خصائصها وظائفها وأدوارها المجتمعية، ومدى مساهمتها في توعية المجتمع وتنويره وقيادته تنمويا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا وحضاريا، علاوة على ذلك، تتوقف سوسيولوجيا التربية عند مكونات المدرسة وعناصرها الفاعلة والوظيفية، كالتوقف عند التلاميذ والمدرسين ورجال الادارة والاعوان المساعدين والمشرفين التربويين وجمعيات الاباء والامهات، بالتحليل والدراسة والرصد واستكشاف مهام هؤلاء والوظائف المنوطة بهم[7].

خلاصة:

ساهم تنوع المواضيع التي يدرسها علم الاجتماع في تنوع مجالاته، وهذا راجع لتعدد القضايا التي يتم معالجتها وتحليلها بواسطة المختصين في هذا العلم، فلقد أدى التغير الاجتماعي واختلاف المشكلات الاجتماعية والقضايا التي تطرحها ظروف العصر الحديث بما تحمله من تعقيد إلى ظهور فروع جديدة في هذا العلم وهذا ما تعرفنا عليه في هذا العنصر.

---

6 محمد الجوهري، مرجع سابق، ص252.

7 جميل حمداوي، **ميادين علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص104.